الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الطليعة
التاريخ : ١٩٧٥/٧

السؤال:

تعدد أحزاب .. أم تعدد منابر

منذ ان طرحت ورقة اكتوبر لتطوير الاتحاد الاشتراكي - والحوار دائر بين مختلف الاتجاهات حول اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي باعتباره البناء التنظيمي الذى حددت مواثيق يوليو - ميثاق العمل الوطنى وبيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطنى انه الشكل التنظيمى الذى يجسد صيغة تحالف قوى الشعب العامل .

وقد شاركت الطليعة فى الحوار الدائر منذ تفجره قبل طرح ورقة اكتوبر . وتقدم الطليعة دراستها حول الحوار الدائر حيث ترصد مختلف الاراء المطروحة من قبل اليمين واليسار ومختلف الإتجاهات المشاركه فى الحوار .

ويشترك فى هذه الدراسة - كمال رفعت وفيليب جلاب وحلمى ياسين وحسين شعلان و د . رفعت السعيد ومحمد سيد احمد .

نحـــو جبهـــة وطنيـــة صـــلبة

الحرية ليست مجرد ملكة يتمتع بها الانسان ، دون أن يساهم فى خلقها وتحقيقها . فالانسان لا يوجد الا اذا اختار نفسه بحرية عاملا على خلق ذاته بذاته . والعمل على تجاوز ما هو عليه بالفعل ، والاتجاه نحو حالة اخرى تضمن له تجاوز موقفه الحاضر . وهذه هى طبيعة التطور فى الحياة . لذلك فان قضية الحرية مرتبطة بمدى ما يحققه الانسان من تطور فى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولا يمكن أن تظل مرتبطة بمفاهيم ثابتة أو موروثة بعيدة عن حقائق الحياة . والا حكم الانسان على نفسه بالفشل والجمود . فمفاهيم الحرية فى مجتمع السادة والعبيد ، غيرها فى مجتمع سيطرة الطبقة البورجـــوازية ، غيرهـــا فى عصر الثـورات الاجتماعية وانتشار المبادىء الاشتراكية . فكل جديد يضفى على الحرية معان جديدة ومفاهيم جديدة تجعلها دائما قضية متحركة مرتبطة أشد الارتباط بقضية التحرر . فالحرية ليست مجـرد حرية ابداء الراى والعقيدة والاجتماع .. الخ . وغيرها مما تحويه الدساتير المختلفة .. بل اصبح من الضرورى ان يتحرر الانسان من الخوف وأن يشعر بالامان فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وان يتحرر من الفاقة والحاجة ، بل عليه ايضا ان يتحرر من الجهل باعتباره أكبر عائق يمنعه من ممارسة حريته الحقيقية ، لانه قد يصبح عبدا لحفنة من المحظوظين الذين اتيحت لهم فرصة العلم والمعرفة .

لذلك أصبحت الحرية الاجتماعية هى الاساس الذى تقوم عليه الحرية السياسية . بل اكثر من ذلك أصبح من الضرورى العمل على توسيع قاعدة

العمل السياسى والاجتماعى حتى تتسع بالتالى القاعدة الديموقراطية فى المجتمع ، وتقتلع جذور البيروقراطية من أجهزة الدولة المختلفة · فان ممارسة الحرية والديموقراطية يجب ألا تقتصر على طبقة ، او فئة ، أو على مستوى معين فى المجتمع ، خصوصا فى عصرنا الحاضر ـ عصر ثورة العلم والتكنولوجيا ـ الذى يتميز بتعقيداته المختلفة والذى تتخذ فيه القرارات بواسطة القلة المتخصصة فى كل مجال · من هذا المنطلق يجب أن نناقش مستقبل الحرية والديمقراطية فى مجتمعنا ، بعيدا عن أى جمود فكرى أو انتماءات مسبقة ، واضعين فى الاعتبار حقوق الافراد السياسية والاجتماعية ، ومن اننا « بلد نام » له ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية · فى نفس الوقت الذى يواجه فيه تحديات خارجية تحاول الحد من انطلاقاته والتأثير على بنائه الداخلى وعلاقاته العربية والدولية ·

تعدد الاحزاب

وبالرغم من تبلور مناقشات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى جرت فى سبتمبر سنة ١٩٧٤ الى ضرورة التمسك بصيغة تحالف قوى الشعب العامل ، بحيث أصبحت القضية شبه محسومة ، فقد بدأت فى الاونة الاخيرة بعض الاراء تهاجم هذه الفكرة وتدعو الى عودة الاحزاب السياسية باعتبارها الشكل الديموقراطى المناسب لمرحلة الانفتاح الاقتصادى ، وهم فى هذا يتكلمون عن مفاهيم جامدة ورثناها عن أجيال سابقة عجزت عن أن تحرر ذاتها وبالتالى فقد عجزت عن تحرير وطنها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا · وازاء هذا العجز تريد أن تعيد عقارب الساعة الى الوراء ، كى تبدأ من حيث فشلت لا من حيث نجح غيرها · ان هؤلاء يعيشون بعقليات القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر ، وبمفاهيم الثورة البورجوازية التى حلت محل الطبقات الاقطاعية ، وبهدف تحقيق مصالح طبقية على حساب الاغلبية الساحقة من الجماهير • ويرون أن ذلك كفيل بعودة نظام الاقتصاد الحر الذى تكون فيه أهم وظائف الدولة هى « حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون » •

ويقول أنصار هذا الاتجاه أن الذين يعارضون عودة الاحزاب هم أعداء الحرية ، لانهم يخافون الحرية • فى الواقع انه من السهل التلاعب بالشعارات وخداع الجماهير بها • اننا اليوم غير سنة ١٧٨٩ حين قامت الثورة الفرنسية ، وهدمت نظاما قديما وبدأت مرحلة جديدة من الحرية •• فالحرية الاقتصادية اليوم أصبحت تقف حجر عثرة فى طريق الحرية السياسية الحقيقية ، وذلك نتيجة النفوذ الكبير لرأس المال والتجمعات الاقتصادية المنبثقة عن النظم الاقتصادية التى مورست فى القرن التاسع عشر . اين تكون الحرية والديموقراطية اذا كان رأس المال هو المسيطر •• هل تكون هناك حرية حقيقية للصحافة مثلا الا للذين يملكون رأس المال ، او الذين يعرفون طريق الحصول عليه •• هل تكون هناك حرية للطبقات الكادحة والعاملة اذا كانت هذه الطبقات واقعة تحت وطأة البطالة والجوع ، ولا تستطيع ان تمارس الحرية الا نظريا ؟ •• هل توجد حرية انتخاب •• ونتائج الانتخاب مرهونة بأولئك الذين يملكون الوسائل والسبل التى يستطيعون بها خداع الرأى العام بواسطة المال ؟

ان الحرية والديموقراطية التى نادى بها فلاسفة القرن التاسع عشر لا تصلح اليوم لاقامة مجتمعنا على أسس سليمة •• ومن هنا يجب أن يوضع نظام اقتصادى واجتماعى جديد حتى يتمكن الفرد من ممارسة حريته • وانها لخدعة كبرى ان يخلط البعض بين الحرية الاقتصادية والحرية

السياسية • فالمفاهيم المطلقة للحرية الاقتصادية اصبحت غير معقولة ولا مقبولة .. ومفهومنا للديموقراطية السياسية اليوم ، هو الا يكون للقوى المالية والاقتصادية فرصة التحكم والتصرف فى حياة المجتمع السياسية مرة أخرى •

ولنا أن نتساءل من الذى يستطيع أن يقيم حزبا سياسيا بمؤسساته وإداراته وصحافته التى تعبر عن رأيه ، سوى الذين يملكون المال أو الذين يعرفون طريق الحصول عليه • ونحن نعلم أن الاحزاب التى قامت قبل سنة ١٩٥٢ كانت تتنافس فيما بينها لجذب كبار الراسماليين والاقطاعيين والسماسرة الى عضويتها ، وكل منهم يحتل مكانه فى الحزب بقدر ما يدفع من أموال • ولو كان ذلك على حساب المناضلين الشرفاء الذين افنوا حياتهم فى خدمة النضال الوطنى •

لقد تجمعت الاحزاب السياسية عام ١٩٣٦ فى جبهة وطنية بايعاز من بريطانيا حينما أخذت بوادر الحرب العالمية الثانية تلوح فى الافق • ووقعوا معاهدة سنة ١٩٣٦ للمحافظة على مصالح الامبراطورية البريطانية • ولكنها ـ أى الاحزاب ـ عجزت عام ١٩٤٦ عن قيادة الحركة الوطنية ضد محاولة ربط مصر بمعاهدة صدقى ـ بيفن ، مما حدا الى تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لقيادة هذا النضال بعيدا عن أجهزة الاحزاب السياسية التى كانت قائمة •

لا أريد أن اتكلم عن تفاصيل رفض الاحزاب السياسية قوانين الاصلاح الزراعى ، وتحديد الملكية الزراعية ، وتحديد علاقة المالك بالمستاجر وغيرها من القوانين التى نادت بها ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ووقوفها ضدها باعتبارها اجراءات ضد الحرية ، ولا محاولة اقطاب بعض هذه الاحزاب اقناع قيادة الثورة بقبول الانذار البريطانى ـ الفرنسى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

ان اولئك الذين يتكلمون عن عودة الاحزاب مرة اخرى ، احرى بهم ان يطووا هذه الصفحة ، فهى لم تكن مشرفة بأى حال من الاحوال • هذا ومن المعروف ان نظام الاحزاب الذى يطبق فى بلد ذو بناء اجتماعى قديم او متخلف ، انما يحتفظ ويقوى من نفوذ وسلطان الاوتوقراطية ، بمعنى انه يمنع قيام الديموقراطية الحقيقية ، بل يؤدى الى قيام دكتاتورية الطبقة البورجوازية •

تحالف قوى الشعب العامل

لا شك ان تصفية الحزب الواحد قد رفضت وحسمت بالاجماع على قيام تحالف قوى الشعب العامل الذى يمثل السلطة الجديدة فى المجتمع بعد سقوط تحالف الاقطاع وراس المال غير الوطنى • وبعبارة اخرى سقوط دولة الاقطاع وراس المال وقيام دولة الشعب العامل • ان طبيعة المرحلة الثورية الراهنة هى التى تسمح موضوعيا بأن تتجمع فى معسكر الثورة قوى اجتماعية عديدة تضم أساسا العمال والفلاحين والمثقفين والجنود ، وتلك الاقسام الواسعة من الراسمالية الوطنية التى تقبل طريق التطور الاشتراكى ، وتساهم فى تطوير الانتاج •

اما القوى المضادة ، فانها تضم سادة النظام القديم الذى كان يقوم على سيطرة طبقة مستغلة تضم بالضرورة الاقطاعيين والراسماليين الكبار ، وتلك الاقسام من الراسماليين البيروقراطيين التى تعزل نفسها عن مجرى الثورة فتعادى الثورة وتتشبث بمزاياها الطبقية وترفض سلطة الشعب العامل • ومن وراء هؤلاء جميعا يقف الاستعمار قديمه وجديده •

ان تجربتنا الثورية هى التى انجبت لنا هذه الصيغة المصرية للسلطة الجديدة ، ابتداء من

معركة السويس سنة ١٩٥٦ ، والتى كانت قمة المعارك الوطنية لتثبيت الاستقلال وازاحة السيطرة الاستعمارية ، والتى شاركت فيها كافة القوى الوطنية من عمال وفلاحين ومثقفين بجانب القوات المسلحة ، ثم تأكدت مرة اخرى فى معارك اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، الى معركة التنمية الاقتصادية التى فرضت استمرار الثورة على مستوى أرقى . والدور التاريخى الذى لعبته الرأسمالية الوطنية سواء فى الثورة الوطنية وفى تنمية الاقتصاد الوطنى . هذا فىالوقت الذى ظهر فيه تصور التنظيمات الجماهيرية والسياسية عن التحول الى قوة مادية فعالة تجرى التحولات الثورية ، لعدم ارتباطها العضوى والعميق بالجماهير الواسعة . علاوة على اهمية المحافظة على الوحدة الوطنية فى كل مراحل تطور الحركة الثورية ، لانها السلاح الوحيد فى ظروف مجتمعنا - كمجتمع نام - لفرص التقدم وتعبئة الجماهير لمواجهة مشاكلها السياسية والاجتماعية . ان التمسك بهذه السلطة الجديده ليس مجرد اعلان دستورى ، بل هو فى الاساس اعلان نضالى لاستمرار الثورة . وان التخلى عن هذه السلطة هو بالتالى تسليمها الى تحالف الاقطاع وراس المال الذى لا يألوا جهدا فى استعادة مواقعه مرة اخرى . ان القواعد الاساسية للسلطة الجديدة تتمثل فى ثلاث قواعد :

قاعدة اجتماعية صلبة من سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ممثلة فى القطاع العام الذى يقود عملية التنمية .

قاعدة تنظيمية تؤكد حقيقة ان الشعب العامل لا يملك من سلاح فى نضاله سوى سلاح التنظيم المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

قاعدة فكرية هى الميثاق الوطنى والبيانات المكملة له كتطبيق معين لمنهج الاشتراكية متطورا على ضوء احتياجات الشعب .

الاتحاد الاشتراكى العربى

ولعل أبرز ما يدور الان من مناقشات ، هو الدور الذى يمكن أن يلعبه الاتحاد الاشتراكى العربى . وأنا لست من المتحاملين كلية على هذا التنظيم ، بل لعل أكثر المنتقدين والرافضين له حاليا هم أكثرهم سعيا الى الانضمام اليه . لا شك انه كان من الممكن أن يقوم التنظيم بدور ايجابى فى تعبئة الجماهير لمواجهة مشاكلها السياسية والاجتماعية ، ولحل كثير من التناقضات الثانوية بين قوى الشعب العامل . ولكن التساؤل الذى كان دائما باستمرار والذى يقوم حاليا ، هل هو تنظيم جماهيرى أم تنظيم سياسى ؟ هل هو مجرد تجميع للجماهير واحتوائها أم العمل على تعبئتها فكريا وسياسيا لمواجهة مشاكل المجتمع . فى الواقع لم تكن هذه المهام واضحة فى أذهان الكثيرين ممن تولوا التنظيم . ومن هنا اتخذه البعض وسيلة للسلطة وتجميع الانصار ، وبدأت جذور البيروقراطية تنمو فى داخله وتعشش فى اروقته ، مما جعله عبئا ليس على القيادة السياسية فحسب ، بل على الجماهير ايضا . هذا بالرغم من انه قام فى فترات معينة بدور ايجابى وفعال فى اشاعة جو من الحرية والديموقراطية والنقاش الحر كان يمكن أن يستمر ما لم تتكالب بعض العناصر البيروقراطية لاجهاض هذه التجربة الديموقراطية .

أن قوى الشعب العامل بعناصره المختلفة ، والذى يحتويها اطار الاتحاد الاشتراكى العربى . من المفروض أن تكون على قدم المساواة فى تحمل مسئولياتها الوطنيه والقضائيه . بل ان قيادة هذا التحالف يجب أن تكون للقوى ذات المصلحة الحقيقية فى تحقيق الاشتراكية . لا أن يستخدم هذا التحالف لمصلحة فئة معينة تستغل قدراتها

الثقافية ومواقعها الاجتماعية لتثبيت مصالح طبقية معينة ، والانحراف بالمجتمع عن الطريق الذى ارتبط به فى مواثيق الثورة . والا اصبح التنظيم فى هذه الحالة مجرد قيد على حرية العناصر الثورية والنشطة والمؤمنة بمبادىء الثورة .

لا شك أن مجتمعنا لازال مجتمعا طبقيا ، وفيه قوى من اليمين واليسار ، وهذه ليست اصطلاحات مستوردة كما يحلو للبعض ان يقول ذلك ، بل هى حقائق لكل من يدرس واقع مجتمعنا على اسس علمية . كما لاتزال هناك كثير من التناقضات القائمة ، بعضها حاد وعميق والاخر ثانوى . ومن المفروض فى مثل هذه المجتمعات الطبقية ان يحدد توازن بين القوى الاجتماعية ، بهدف تحقيق أدنى حد من الديموقراطية ، لان اى خلل فى هذا التوازن قد يؤدى الى صراع مدمر بين هذه القوى الاجتماعية ، يؤدى بالتالى الى سيطرة طبقة بعينها على المجتمع . ومن المفروض ايضا ان تقف السلطة السياسية موقفا غير متحيز لبعض هذه القوى والا انتفت فكرة التزام القيادة السياسية بفلسفة التحالف التى نادت بها مواثيق الثورة ، والتى تهدف اساسا الى أذابة الفوارق بين الطبقات ، وتعبئة الجماهير لمواجهة مشاكلها السياسية والاجتماعية . ان هذا لا يعنى انعدام الصراع بين الافكار المختلفة داخل التنظيم السياسى ، بل هو ضرورى لانه انعكاس للتناقضات بين الطبقات وبين القديم والجديد فى المجتمع . ولا شك أن حياة التنظيم السياسى ستتوقف اذا خلا من التناقضات ومن الصراع الايديولوجى من أجل حل هذه التناقضات . ان السبيل الوحيد لحل جميع المسائل ذات الصفة الفكرية وجميع المواضيع المختلف عليها داخل صفوف الجماهير هو استخدام الاساليب الديموقراطية - اساليب

المناقشة والنقد والاقناع والتثقيف ، لا اساليب الاكراه والضغط والالزام . ومن هنا تصبح الديموقراطية داخل التنظيم عاملا اساسيا فى تكوين وتثقيف وتدريب العناصر القيادية ، علاوة عن كونها تجعلها تعتمد على التجارب الجماعية من خلال حركة الجماهير . ولا تعتمد على بعض الاراء الفردية الخاصة . فالمناقشة الواسعة لكل المواضيع الاساسية ، والتقييم الجماعى لجميع القرارات التى تتخذ يعتبران من الوسائل التنظيمية الهامة فى عمل الاتحاد الاشتراكى العربى .

تعدد المنابر

لا شك أن تعدد المنابر سيكون مجالا لوجود حوار بناء داخل التنظيم . الا انه من الضرورى ان تتحد هذه المنابر على اساس فكرى لا على اساس شخصى . وان يتاح لكل منبر ان يعبر عن رايه وينشر آرائه على الجماهير بمختلف وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة وكتب .. الخ . لا ان تحتكر هذه الوسائل بواسطة عناصر ذات اتجاه معين ، تنشر آراء من تريد وتغفل آراء الاخرين . وقد تكرر هذا الامر أخيرا فى مناسبات مختلفة اقربها مناقشات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ، ومناقشة سياسة الانفتاح . ان وسائل الاعلام فى مختلف الانظمة السياسية أصبحت مؤسسات قومية حتى فى البلاد التى تطبق نظام تعدد الاحزاب – تنشر كافة الاراء ولا تنحاز الى آراء معينة بالذات بل انها تتوخى الصدق والامانة فيما تنشره من أخبار وآراء . ان الانباء الكاذبة او المبالغ فيها ، والتحريض على القتل وسفك الدماء لن تخدم قضية شعبنا ، بل ستزيد من حدة التناقضات ، وتقضى على فكرة تحالف قوى الشعب العامل .

ان المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ، اذا ما استطاعت أن تؤدى دورها الوطنى بنجاح دون ضغط أو اكراه أو ارهاب ، ستكون نواة لتجمعات سياسية تعمل فى نطاق جبهة وطنية صلبة من قوى الشعب العامل تخدم اهدافنا الوطنية والقومية .

ان كل شيء ناشيء لابد أن يمر أثناء نموه بمشاق وصعوبات ، ومن الوهم أن يعتقد المرء أن قضية الاشتراكية يمكن أن تسير فى سهولة ويسر وتنتصر دون ان تمر بمشاق أو صعوبات ، ودون أن تبذل فيها الجهود القصوى .

وعلينا أن نتعلم كيف ننظر الى المسائل من جميع جوانبها ، ليس الى جوانبها الامامية الظاهرة فقط ، بل الى جوانبها الخلفية المستترة أيضا . ففى ظروف معينة يمكن أن يؤدى شيء سيء الى نتائج حسنة ، كما يمكن أن يؤدى شيء حسن الى نتائج سيئة .

كمال الدين رفعت